الترابط بين الأمن الإنساني
وحقوق الإنسان

د. الطيب البكوش(•)

1. إن الـربط بيـن حقوق الإنسان والأمن الإنساني يثير قضية العلاقة بين المفهومين وما بينهما من التقاء أو اختلاف، وانضواء أو شمول.

فـإذا كانـت حقوق الإنسان مفهوما مركّبا شاملا لمنظومة متكاملة ذات تفريعات متشابكة مـتقاطعة لا تخلـو من التعقيد في مستوى التحليل، فإنها إجمالا، تمثّل مفهوما متّفقا عليه مبدئيا من حيث هو قيمة إنسانية جوهرية. ولا يكاد يحصل اختلاف إلا في مستوى التطبيق والإنجاز وعندما يحصل التناقض بين الشعار والممارسة.

أمّـا مفهـوم الأمـن الإنسـاني، فإنه يبدو قديما إذا اعتبرنا مفهوم الأمن، لكن ربط الأمن بالإنسـان، يعطـي المفهوم بعدا جديدا، في حاجة إلى التحديد والتدقيق ولا سيما من حيث علاقته بمفهوم حقوق الإنسان.

فما القديم فيه وما الجديد ؟

مفهوم الأمن قديم جدا. فإذا عدنا مثلا إلى النص القرآني، وجدنا مادة (أمن) ترد في صيغ شتى مئات المرّات، بنسبة تواتر وتوارد مرتفعة جدّا نسبيا.

• رئيس مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان.

والسـبب في ذلك هو أنّها المادّة التي اشتقّ منها الإيمان. فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الـناتج عـن الوثوق، بالغير وبالله. و منه جاء الإيمان وهو التصديق والوثوق وما ينجرّ عنهما من راحة النفس.

فـإذا اسـتثنينا مفاهيم الإيمان والأمانة والأمن وهي الطاغية في النص القرآني، فإنّ كلمة الأمـن وحدهـا قـد وردت خمس مرّات بهذه الصيغة وسبع مرّات بصيغة آمنين، ومنها اثنتان ذكر فيهما الأمن في مقابل الخوف :

«وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا». النور 55/24

«وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به». النساء 83/4

هذا المعنى القديم لم يتغيّر جوهريا.

لكـنّ الـذي تغـير اليوم هو تفرّع الدلالة الأصلية وتعقدها بحكم دخول المفهوم في شبكة علاقـات جديـدة من أبرزها شبكة مفاهيم حقوق الإنسان، ممّا جعل الأمن يقترن بالإنسان مولّدا مفهوما جديدا هو الأمن الإنساني. وهو مفهوم لا نجد له تحديدات دقيقة وإنّما نحاول تحديده من خلال استعمالاته المختلفة في السنين الأخيرة حتى يمكن لنا تبيّن نوعيّة علاقته بحقـوق الإنسـان، خصوصـا أنّـه قـد رفع بادئ الأمر شعارا تلا شعارات أخرى مثل «استراتيجية الحاجات الإنسانية، وإعادة التوزيع والنمو، والفقر المدقع وغيرها».

هـذه الشـعارات رفعـت هروبا من الإقرار بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى أطـراف حكومـية وغير حكومية إلى تجنبها. ولذلك لم يحصل تقدّم في هذه الحقوق مواز للحقوق المدنية والسياسية من حيث الإقرار المبدئي.

هـذه المواقـف اتّضحت بشكل مكشوف في مؤتمر فيينا 1993 حيث حصل انقسام حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقّ في التنمية.

ويمكـن لـنا القـول إنّ التركـيز المتزايد على المقابلة شمال/جنوب إنّما يمثّل ضربا من الهروب ممّا هو خلافي، ومن ذكر هذه الحقوق صراحة.

لكن لنتجاوز الشعار ولنهتم بالمفهوم الذي ما زال في بداية التكريس.

2 ـ مفهوم الأمن الإنساني:

عـندما ننظر اليوم في المركّبات التي يقترن بها الأمن نلاحظ أنّها متعدّدة، متنوّعة، تشمل ميادیـن تبدو في الظاهر على الأقل متباعدة، وتكاد تتوالى خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

فمن أقدم هذه المركبات :

الأمـن الغذائي الذي يتفرّع عنه مفهوم السيادة الغذائية ومن أحدثها الأمن الحيوي la bio sécurité والأمن الثقافي والأمن السياسي، الخ.

ونسـتنتج مـن ذلك أنّ التطوّر قد حصل في اتّجاه التركيب من المصطلح المفرد: الأمن، الـذي اتّخـذ بعـدا سياسيّا دوليّا بإحداث مجلس الأمن في إطار منظمة الأمم المتّحدة، إلى المركّبات التي أخذت شيئا فشيئا تندمج ضمن مركّب الأمن الإنساني الذي يتفرّع عندئذ إلى :

1. أمن إنساني اقتصادي واجتماعي يشمل الأمن الغذائي وجميع أشكال الحماية من البطالة والفقر والجوع والمرض.

2. أمن إنساني ثقافي يشمل حماية الثقافات المتعدّدة المتنوّعة وتراثها وحقّ كلّ مواطن في التمتّع بها وحقّه في التعلم.

3. أمن إنساني مدني وسياسي يشمل جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية التي تضمن له الشعور بالأمن. ويمكن أن نضيف إليها :

4. الأمن الحيوي الذي يشمل الأمن البيئي.

هذه الأصناف من الأمن الإنساني تتقاطع في ثلاثة مستويات :

ـ مستوى الفرد

ـ مستوى المجموعة الوطنية

ـ المستوى الدولي

فإذا نظرنا إلى المسألة من هذه الزوايا، بدت لنا وقد تداخلت بشكل كبير مع منظومة حقوق الإنسـان، رغـم أنّ هذه المنظومة ليست مغلقة وإنّما تتميّز بانفتاحها وحركيتها، وظهور مفاهيم جديدة ثريّة فيها، مثل الحق في التنمية

ومـثل الحقـوق الثقافية، ناهيك أنّ اليونسكو قد صادقت منذ زمن ليس ببعيد (2 ـ 11 ـ 2001) على الإعلان العالمي حول التنوّع الثقافي.

فهـل معنى ذلك أنّ مفهوم الأمن الإنساني بصدد تعويض مفهوم حقوق الإنسان ؟ لا نعتقد ذلك، لأنّ مفهوم حقوق الإنسان قد تكرّس واتّضحت معالمه ولا سبيل إلى استبداله بمفهوم ما زال ضبابيا، بدون حدود دقيقة. و إذا تناولنا الأمن الإنساني من حيث هو حق، أي الحق فـي الأمـن، بمفهـوم الأمن الشامل، أمكن إقحام هذا الحقّ بسهولة ضمن منظومة حقوق الإنسان.

كمـا يمكن أن نعتبر أنّ احترام حقوق الإنسان يحقّق شعوره بالأمن، وفي هذه الحالة يكون تحقيق الأمن الإنساني نتيجة لتكريس حقوق الإنسان.

ولكـن مـن جهة أخرى، إذا لاحظنا أنّ حقـوق الإنسان قد تتقلص وقد تغيّب في حالـة غياب الأمن، بدا لنا الأمـن عاملا مهمّا من عوامل تنمية حقوق الإنسان.

بيد أنّه يمكن أن يستتبّ الأمن دون أن تحترم حقوق الإنسان، نتيجة القمع الشديد. لكنّ هذا الأمـن يكون في هذه الحالـة أمنا مـزيفا أو مؤقتا كالرماد فـوق الجمر.

أمّـا العكس، فلا يكاد يوجد. وإنّما تبين الأحداث في كلّ مكان وزمان أنّه إذا اختل الأمن، كانت حقوق الإنسان أولى الضحايا.

ويكفي أن نتأمّل ما يحدث اليوم في أكبر الديمقراطيات في العالم ـ كما تصنّف عادة، حقا أو بـاطلا ـ لـنرى أشكالا من انتهاك حقوق الإنسان، لم تكن تتصوّر، إلى حدّ أنّ شهودا مـنها عديديـن من مفكّرين وحقوقيين لم يتردّدوا في وصف ما يجري بأنّه انقلاب واضح على الدستور، وخرق فظيع للقانون، وانتهاك خطير لحقوق الإنسان الأساسية.

كمـا أنّ هذا المثال بالذات، يدلّ على أنّ الأمن الإنساني لا يعرف الحدود الجغرافية، فإذا اختلّ في موضع من العالم، فقد يختل في غيره، لأنّ دائرة العنف آخذة في الاتّساع وتباعد الحدود بشكل خطير على الأمن الإنساني. ذلك أنّ العولمة قد تشمل كلّ شيء حتى العنف.

وعلـى هذا الأساس، يمكن القول إنّ ثمّة ترابطا متينا بين حقوق الإنسان والأمن الإنساني انطلاقا من الدلالة الأولى للأمن ومرورا بالدّلالات الفرعيّة جميعا.
فالتناسـب بيـنهما تناسب قويّ، يقارب حدّ التماهي لأنّ الأمن الإنساني بمفهومه الشامل، شرط حقوق الإنسان وغايتها في ذات الوقت.
وفـي ضـوء هـذه العلاقـة، يمكن أن نتناول بإيجاز بعض الإشكاليات التصنيفية للأمن الإنساني.

3 ـ مستويات الأمن الإنساني :

3-1. الأمن الإنساني الفردي والجماعي :

إنّ الحديث عن الفرد يبرر بالاعتبارات المنهجية، لأنّ طبيعة الإنسان الاجتماعية تجعل كلّ مـا يـتعلّق بالإنسان الفرد مرتبطا ضرورة بأفراد المجموعة الآخرين. لكنّ ذلك الانتماء العضـوي لا ينفي الوعي بالذات باعتبارها جزءا متميّزا من المجموعة. لذلك لا يوجد خطّ فاصل بين الحقوق الفردية والحقوق الجماعية إلا من حيث التصنيف المنهجي.
وعلـى هذا الأساس فإنّ شعور الفرد في مجتمع ما بالأمن، لا يحصل إلا إذا توفّرت جملة مـن الحقوق الأساسية، من أبرزها الأمن الغذائي الذي يحصل بتوفّر مصدر العيش الكريم من شغل ومأوى وحماية اجتماعية.
ونسـتعمل مفهوم الأمن الغذائي بمعنى أوسع من المعنى التقليدي الذي يحصر هذا المفهوم في تحقيق الاكتفاء الذاتي في بلد ما تحقيقا يوفّر للدولة السيادة الغذائية وذلك بفضل سياسة فلاحية تخدم هذه الأغراض.
والسيادة الغذائية تعني ممارسة الدولة حقّ قبول التوريد أو رفضه حسب المصلحة الوطنية.
وممّـا يلاحظ اليوم دوليا هو أنّ سياسة الحـثّ على التصدير التي يمارسها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على الدول المدينـة، قصد ضمان خـلاص

خدمـة الدين، تهدّد الأمن الغذائي والتوازن البيئي بشكل خطير أحيانا كما يلاحظ اليوم في البرازيل مثلا حيث يشكو 60 مليون نسمة سوء التغذية.

إنّ هـذا الأمن الغذائي لا يشمل الفرد إلا إذا تجاوزت الاختيارات السياسية مجرّد الاكتفاء إلى التوزيع الذي يوفّر الأمن الغذائي لجميع أفراد المجموعة الوطنية. فإذا ما حقّـق الفرد هـذا الحـدّ الأدنى من الأمن، أمكن له الارتقـاء إلى مستوى آخر من الحاجة الأمنيـة المرتبطة بحقّه في الملكية والتصرّف والتمتّع بما يملك.

هـذان المستويان يكون فيهما البعد الفردي قويا طاغيا. وبدونهما يصعب أن يحصل إدراك حـق المواطـنة، ولا يمكن للفرد أن يمارس حق المواطنة إلا بتوفير حدّ أدنى من الأمن السياسـي الـذي يمكّـن الأفـراد والمجموعات من التعبير عن الرأي ومن التنظم النقابي والسياسي والجمعي.

وإنّ أيّ عرقلة لحق المواطن في التفكير والتعبير والتنظيم تمثّل تهديدا للأمن الإنساني من حيث هي انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية.

وقـد يذهـب بعض الحكام إلى الظن أنّ ما يهم عموم المواطنين هو تحقيق الأمن المتعلّق بالعـيش المادي، وأنّ المطلب السياسي هو من البذخ الذي لا يهمّ إلا النخبة أو قلّة قليلـة من المثقّفين الذين يعبّـرون عن ذلك عادة بهدوء وبطرق سلمية كما يقال.

أمّا عموم المواطنين، ولا سيما الشباب منهم، فإنّهم قد يعبّرون عن هذه الحاجة بصفة تكاد تكـون لا شعورية، بالعنف، كلّما سمحت الفرصة، وهو أسلوب خطير إذا ما تفشى، ترجع المسؤولية فيه إلى الكبت والقمع وقطع قنوات التواصل والتحاور، وغلق منافذ التنفس.

إنّ مثل هذا الوهم هو الذي يفسر ـ دون أن يبـرّر ـ السياسات القائمـة على الأولويّات، فـي حين أنّ الأمـن شامل أو لا يكون، كما أنّ حقـوق الإنسان شاملة أو لا تكون. وإنّ الحكمة لا تتمثّل في الاختيار وإنّما في أسلوب التدرّج الذي يتقدّم بخطى مركزة ثابتة.

وإذا كانـت تجـارب بعض البلدان قد أكّدت بوضوح فشل سياسات الأولويات وإضرارها بأمن المواطنين الأساسي فإنّ ما يتهدّد السياسات الطاغية اليوم والقائمة على اقتصاد السوق وعولمـة الاقتصاد إنّما هو منح الاقتصادي الأولوية على حساب الاجتماعي. فالنجاح لا يتحقّق بقلب المعادلة وإنّما بتوفير التوازن الضروري بين أطراف المعادلة.

وفي هذه الحالة، لا يكون توفير الأمن الفردي والجماعي معزولا عن الأمن الدولي، وإنّما الملاحظ هو تنامي الترابط بينهما يوما بعد يوم.

3. 2. الأمن الإنساني الدولي وانعكاسه على الأمن الفردي والجماعي:

إنّ الاخـتلال الـذي يمكـن أن يطـرأ على الأمن الفردي والجماعي نتيجة سياسات غير مـتوازنة وطنـيا، يمكن أن يتضاعف نتيجة اختلال التوازنات الدولية لأسباب منها ما هو سنخي في اقتصاد السـوق. ومنها ما هو ناتج عن تناقضات صارخة في ممارسة اقتصاد السـوق. ذلـك أنّ ما يسمّى بالتبادل الحرّ، أقرب إلى الشعـار منه إلى الواقع إذ هو غير حـرّ، تقيده الإجـراءات الحمائية أحاديـة الاتجاه. فالبلـدان المتقدّمـة تخصص سنويا 360 مليـار دولار لحمايـة فلاحتها، و450 مليار دولار لحماية صناعتها. وهي أرقام خيالية.

فـالدول المتقدّمة التي تطالب الدول المتخلفة بفتح أسواقها باسم حرية التجارة، تتدخّل ماليا ضدّ حرية التجارة.

وعلـى هذا الأساس فإنّ المنافسة ـ وهي عماد اقتصاد السوق ـ والاحتكار ـ وهو عماد الاقتصـاد الموجّـه ـ قـد ينتهي بهما المطاف إلى الالتقاء بعد التباعد مثلما تلتقي جميع المتناقضات.

فالمنافسـة قد تصل حد قتل المنافسة والتحوّل إلى احتكار في حالات الحرية العشوائية أو الوحشية.

فهل يمكن الحديث عن مساواة وحرية بين طرفين غير متكافئين كما قال غاندي ذات يوم ؟

وهل يمكن أن نتفاهم إذا كنا نستعمل مصطلحات لسنا متّفقين على تحديدها بدقة: فما معنى اقتصـاد السـوق والتـبادل الحرّ وما علاقتهما بالحمائية. وما معنى العنصرية وما معنى الإرهـاب ؟ إنّ تقييم الأمن الإنساني اليوم رهين تحديد مثل هذه المفاهيم تحديدا متّفقا عليه يمكّن من إقامة حوار حقيقي.

فالعالم اليوم يسير على وقع العولمة ما في ذلك شك.

لكـن القضية الجوهرية ليست أن نكون مع العولمة أو ضدّها، وإنّما القضيّة هي موقع كلّ طـرف فـيها وما يمكن أن يجني منها، فبالإمكان أن تعود العولمة بالنفع على الجميع إذا توفّرت الإرادة الجماعية على ذلك.

هـذه الإرادة الـيوم غائبة. وغيابها هو الذي يفسر جميع مظاهر الخلل التي عرفها العالم، علـى الأقلّ في النصف الثاني من القرن العشرين، أي بعد أن وضعت الحربان العالميتان أوزارهمـا وتركّـزت المؤسسـات الأممية لحفظ السلام والأمن وتحقيق الحرية والكرامة للجمـيع مبدئيا، انطلاقا من صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في أواسط القرن. ففي هـذه الفـترة بالذات، تضاعف معدّل الدخل الفردي الحقيقي وزيادة، في البلدان المتقدّمة، وفيها ارتفع معدّل الحياة بثلث.

أمّـا فـي الـبلدان غـير المتقدّمة فالوضع مختلف تماما، ويكفي إلقاء نظرة على الأرقام والمؤشرات فيها للوقوف على عمق الهوة واتّساعها يوما بعد يوم.

ولا شـكّ أنّ غـياب الأمـن في كثير من البلدان سبب من أسباب التخلف. فأمن المواطن موكـول مبدئيا إلى الدولة. لكنّ كثيرا من الدول تهتمّ بأمن الحكام أكثر من اهتمامها بأمن المواطنين فضلا عن انتهاكها أمن مواطنيها وإنهاكِها مؤسسات المجتمع المدني.

وإنّ ذلـك لممّا يفسّر تزايد أهمية القانون الدولي الإنساني. ويمكن القول إنّ أمن المواطن آخذ في التطوّر نحو العولمة كذلك. فالعولمة لا يمكن أن تنحصر في الاقتصاد، وإنّما تنزع طبيعـيا إلى أن تعمّ كلّ شيء بما في ذلك الإرهاب، سواء أكان إرهاب الدول، التي ترهب غـيرها من الدول والشعوب كما يحدث ذلك في فلسطين أو التي ترهب شعوبها كما يحدث في جميع الدكتاتوريات، أم كان إرهابا

مضـادا تقوم به جماعات أو أفراد على الصعيد الدولي، أو كان إرهابا موجّها ضدّ حرية الفكر والتعبير يمارسه حكام مستبدون أو جماعات جاهلة متعصّبة لا تزدهر إلا في الظلام.
وإنّ مـن أخطر ما يتهدّد الأمن الإنساني اليوم، وتبعا لذلك جميع حقوق الإنسان، إنّما هو سـعي الدولة العظمى المهيمنة إلى تركيز جهاز أمن العولمة كما تتصوّرها وتريدها، وهو شـكل من أشكال عولمة إرهاب الدولة، يخشى إن تفاقم أن يولّد أشكالا جديدة من الإرهاب المضاد المعولم هو أيضا.
لذلـك فـإنّ مـن مسـؤوليات الدول وحركات حقوق الإنسان والمنظمات الحكومية وغير الحكومـية، والمثقّفيـن، أن يدافعـوا عـن حقّ الإنسان في كلّ مكان، في الحياة والأمن والكـرامة. وإن الإنسان العربي اليوم مهدّد في أمنه وكرامته أكثر من غيره ومن أي وقت مضى.
وإنّـه لمن الحيوي أن يفهم الحكام العرب، قبل فوات الوقت، إن لم يفت بعد، أنّه لا مخرج مـن الوضـع المزري الذي يعيشه العالم العربي على مرأى ومسمع من العالم أجمع، إلا بـإطلاق الحـريات وإطلاق الطاقات الخلاقة الكامنة في المواطن العربي وتنميتها، وذلك برفع الكابوس المضاعف عليها، كابوس الاستبداد وكابوس الكهنة الجدد.